ارتباط تأخر سن الزواج بالعوامل الإقتصادية ودور صندوق الزكاة وصناديق الزواج في معالجة التأخر

بقلم الأستاذ: قاشي علال

جامعة سعد دحلب – البليدة –

الملخص:

يتفق الكل على أن تأخر سن زواج الشباب الجزائري يعد من الأمور الواقعية الذي فرضته الظروف المالية الصعبة التي يعيشها المجتمع الجزائري، وهناك أسباب أخرى عديدة أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة، لكن من وجهة نظرنا فإن العوامل الاقتصادية تعد أهم هذه الأسباب وعنها تنجم أزمة السكن الحادة واستفحال البطالة.....، إن ارتفاع تكاليف الزواج والمغالاة في المهور من شأنها أن أدت إلى العزوف عن الزواج، ولكن يمكن حل هذه المعضلة المادية عن طريق صندوق الزكاة أو إنشاء صناديق للزواج وهذا بموجب نصوص قانونية إذا توافرت الإرادة السياسية وسلمت عقول البشر من الإنحرافات والتذمر.

معالجة المداخلة يكون وفق فكرتين:

- دور العوامل الإقتصادية في استفحال ظاهرة تأخر سن الزواج لدى شباب الجزائر؛
- بعض الحلول التي يقدمها صندوق الزكاة أو صناديق الزواج؛
- الخاتمة.

مقدمة:

تأخر سن الزواج أمر واقعي فرضته الظروف المالية الصعبة في الجزائر وتتجسد ملامحه في تفشي ظاهرة العنوسة بين الجنسين، وإن اختلفت أسباب وعوامل هذه الظاهرة من مجتمع لآخر إلا أنها تبقى ظاهرة تبحث عن حل جذري ومثلها مثل باقي الدول العربية تعاني الجزائر من تفاقم ظاهرة بقاء ملايين الفتيات دون زواج وبخاصة اللواتي تجاوزن الثلاثين من العمر، وقد طرحت هذه الظاهرة مرارا للنقاش والبحث عن الحلول وهاهي كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية تلقي على عاتقها تشريح هذه الظاهرة الاجتماعي والوقوف على أهم عواملها وصولا إلى تحديد وصفة علاجية لها من مختلف الجوانب وهنا تكون الجامعة في خدمة المجتمع بما تقدمه من أفكار متنوعة صائبة تنتظر التجسيد. وإذا كان الأمر هكذا يتوجب على الباحثين والمفكرين معالجة ما يدور في مجتمعهم وهذا فتح لنا المجال لنخوض في هذا الموضوع الذي يكاد يغرق فيه 05 ملايين غير متزوجات، ومن جهة نظرنا فإن تأخر سن زواج الشباب الجزائري يرتبط بالعوامل الاقتصادية " المادية" ولكن هذا لا يعني أن العوامل الاقتصادية وحدها هي التي أدت إلى تأخر سن الزواج أو أن يفسر على أساس سبب واحد وإنما تعدد الأسباب وترابطها وتشابكها هو ما يزيد الظاهرة تعقيدان ويمكن معالجة تأخر سن زواج الشباب الجزائري إذا اعتمدنا على صندوق الزكاة وصندوق الزواج.

المطلب الأول: مساهمة العوامل الاقتصادية في استفحال ظاهرة تأخر سن زواج الشباب الجزائري

إن العوامل الاقتصادية يمكن أن نقسمها إلى نوعين:

أ- عوامل حقيقية واقعية: وتتمثل في الارتفاع الفعلي في تكاليف الزواج خاصة مع ازدياد البطالة وعدم وجود فرص عمل أمام الشباب وانخفاض مستوى الدخل مما يجعل حتى الحاصلين على فرص عمل يقضون سنوات طويلة لأجل ادخار المال اللازم لتغطية تكاليف الزواج، وقد اشتكى الشباب الجزائري من هذه المشكلة واعتبروها عقبة تعسر زواجهم، بينما الشباب البطال أو محدود الدخل اختار الهجرة غير الشرعية على ايطاليا وإسبانيا بحثا عن حياة أفضل ويلجأ بعض الشباب إلى الإقتران بأوروبيات من أجل تسوية الوثائق الإدارية وهذا يؤدي إلى تضييع فرصة زواج على ابنة البلد.

ب- عوامل نحن ساهمنا في صنعها ثم فرضناها كأمر واقع وهي المغالاة في المهور وغابت فكرة الأسرة التي تبدأ بحياة بسيطة ثم تنمو تدريجيا وتستكمل كل ما ينقص من أساسيات وكماليات مع النمو الطبيعي لدخل الأسرة، وهنا يكون الاتجاه نحو الزواج كمؤسسة اجتماعية حيث ذكرت إحدى الدراسات أن 80,4% من الشباب يرى أن الزواج هو الوسيلة الوحيدة لتأسيس الأسرة ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره مؤسسة تقليدية تجاوزها الزمن[1].

إن هذا النوع من المشاكل الاقتصادية يكاد يكون مماثلا بدرجة متساوية في الدول الغنية والفقيرة، إن ظاهرة تأخر سن الزواج تخطت الحدود وهذا أكبر دليل على أنها ليست اقتصادية فقط، فمثلا دول الخليج تئن تحت وطأة هذه الظاهرة مثلها مثل الجزائر والأردن، فلإمارات مثلا بلغت فيها نسبة العوانس 68% ونسبة 26% في كل من السعودية والكويت والأردن وقطر ولبنان برغم الفارق في المستوى الاقتصادي ودخل الفرد هنا وهناك حتى الإدعاء بغلاء المهور في الدول الخليجية هو سبب العنوسة لا يفسر وحده انتشار الظاهرة هناك، فهل كل عائلات الفتيات دخلها المادي مرتفع وتطالب الشباب بمطالب مرتفعة؟ وهل كل أسر الشباب فقيرة لا تستطيع تحمل تغطية تكاليف الزواج؟ ولماذا نجد ظاهرة الشباب العربي المهاجر لأوروبا للسياحة وينفق أموالا معدودة طائلة هناك ويعزف عن الزواج لارتفاع تكاليفه، إن هذا الادعاء يحمل في طياته مغالطة كبرى ولا يمكن أن يفسر لنا عزوف الشباب عن الزواج بل هناك أسباب أخرى متعددة ومترابطة[2] وهذا ما يزيد الظاهرة تعقيدا ومنها العوامل الاجتماعية والسياسية والتربوية والفكرية والنفسية.

وقد ركزنا عند دراستنا على العوامل الاقتصادية والتي نرى بأنها العامل الهام في بعض الدول والمجتمعات في تأخر سن الزواج وبهذا الخصوص فقد أكدت نتائج تحقيق قامت بها وزارة الصحة الجزائرية ونشرت نتائجه في جوان الماضي أن جزائرية واحدة من ثلاث تتزوج بين سن 15 و19 سنة، و 41,5% منهن يتزوجن بين سن 20 و 24 سنة، بينما تتزوج واحدة فقط من 05 فتيات يتجاوزن سن الخامسة والعشرين، وهذا يعني أن حظوظ 80% منهن تتضاءل بعد هذه السن في إيجاد شريك الحياة وتكاد تنعدم بعد الخامسة والثلاثين، إذ تشير الأرقام إلى أن أكثر من 05 ملايين فتاة تجاوزن سن الخامسة والثلاثين غير متزوجات وهذا ما قد يعني إمكانية بقاءهن دون زواج طوال حياتهن، وهذا بالنظر إلى ذهنية الجزائريين وأسلوب تفكيرهم فهم عادة ما يتوجهون إلى الزواج بفتيات تتراوح أعمارهن بين 18 و 25 سنة عندما تتاح لمه فرصة الزواج ويعزفون عن الاقتران بفتيات أعمارهن تفوق الثلاثين إلا إذا تعلق الأمر بالارتباط العاطفي أو حصول الفتاة على مسكن وسيارة وكل وسائل العيش، فعندئذ يكون بإمكانها جلب عريس ليس لديه أي شيء ومهما كان سن هذه المرأة، وهذا شيء مستحسن ويمكن أن ندعو إليه خصوصا إذا كانت الفتاة ميسورة الحال فتستطيع أن تجهز نفسها بنفسها وتتزوج في أي سكن كانت فيه، وقد أشارت إحدى الصحف الجزائرية – أسرار – إلى طريقة يعمل بها في أم البواقي وهي إقبال الفتاة على إعطاء مبلغ المهر إلى الرجل ليمنحه لها من جديد على مرأى ومسمع الناس ويتزوجها وتقوم هي بتوفير متطلبات هذا الزواج وتأثيث بيت الزوجية، والجدير بالذكر هنا أن بعض العائلات عند زواج بناتها وأبنائها أصبحوا لا يصرحوا بقيمة المهر المرتفع ويقولون بأنه متفق عليه بين الطرفين حتى لا يكون هذا حجر عثرة أمام كل مقبل على الزواج ولا يستطيع سداد مهر يقرب من مهر من تزوجت في حيهم، كما أن الفتاة التي تقبل الزواج على مهر بسيط تبقى محل سخرية واستهزاء من قريباتها وبنات حيها لأن

المغالاة في المهور نتجت عن المعاندة بين الأسر وتحمل معنى آخر أن من دفع مهر مرتفع وكلفه العرس مبالغ كبيرة لا يفكر أصلا في الطلاق وهذه عادة منتشرة في بعض الولايات من وطننا.

إن الأسباب المساهمة في تأخر سن الزواج عديدة ولكن على رأسها العوامل الاقتصادية[3]، حيث نجد في المدن الكبرى (الجزائر العاصمة) التي يتمركز بها حوالي 05 ملايين جزائري أزمة سكن حادة منذ 1962 وما تلاه من نزوح ريفي واسع إليها بحثا عن سبل العيش الكريم واستجابة لنداءات المدنية الحديثة، ونظرا لاكتظاظ الشقق السكنية بأفراد العائلات فقد أدى هذا إلى تأخر سن زواج أبناءها إلى حين إيجاد سكنات أخرى، في حين نجد الحياة في الأرياف بسيطة ويقبل البعض من أبناء الريف على الزواج في سن مبكر نظرا لبساطة توسيع السكن العائلي وسهولة الحصول على بناء سكن جديد وهذه مفارقة بين المدينة والريف، ولكن هذا لا يعني بتاتا بأن أبناء الريف كلهم يتزوجون في سن مبكر فقط من ناحية إيجاد مكان للإيواء " مسكن " سهل الحصول عليه إذا كان للمعني بعض الأموال وانتفت العوامل الأخرى عنده المؤخرة لسن الزواج.

وهناك سبب آخر للظاهرة لا يتعلق بالسكن والعمل والدخل بل يتصل بسوء سمعة المتخرجات من الجامعة والأحكام المسبقة حولهن لدى الجزائريين، وغالبا ما تكون هؤلاء المتخرجات من الريفيات وتظل ترافقهن العنوسة بسبب تدهور سمعتهن في الآونة الأخيرة وهذا بسبب السلوكيات المنحرفة التي تقترفها بعضهن في الأحياء الجامعية بعيدا عن رقابة الأهل، وعلى الرغم من أن ظاهرة تعميم الحكم على الكافة ليست صحيحة إلا أن بعض الرجال – جلهم – وقعوا في فخ التعميم وأصبحوا يطلقون أحكاما قاسية على الجامعيات ويمتنعون عن الاقتران بهن من أجل ألا يخضعوا للتحقير من المجتمع، ونتيجة لهذه السلوكيات لدى الشباب وبعض الجامعيات فإن أعلى نسبة للعزوبية بين الفتيات في الجزائر تم تسجيلها بين المتخرجات من الجامعة وهذا ما أكده تحقيق وزارة الصحة الذي أشار إلى أن 76,9% من الفتيات الجامعيات يجدن أنفسهن دون زواج بينما لا تتعدى النسبة 36,9% لدى الحاصلات على المستوى الإبتدائي. وهنا أوجه دعوة إلى الفتيات الجامعيات اللواتي يتقدم إلى خطبتهن شباب أن يبادروا بالزواج ويواصلوا دراستهم حتى لا يضيعوا على أنفسهن فرصة العمر، وان تلتزم الطالبات الجامعيات بتعاليم الدين الإسلامي داخل الحي الجامعي أو في بيوت آبائهن، وألا يكون المستوى التعليمي هو مقياس الارتباط فكم من زوج ذو مستوى مقبول نجح زواجه بجامعية حتى لا تفكر كل فتاة جامعية بأنها لا تتزوج إلا جامعي (إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه).

إن العنوسة آفة تنجر عنها انحرافات أخلاقية (إقامة علاقات غير مشروعة، الإجهاض، الهروب من بيت العائلة....).

المطلب الثاني:الزكاة كآلية لتنمية المجتمع

الزكاة نظام رباني عالج مختلف مشاكل المجتمع الاقتصادية والنفسية ممهدا طريق الانطلاق لسيادة هذا النظام الذي تجلت مظاهره في تحقيق التضامن الاجتماعي والقضاء على جرائم السلب والنهب والسرقات وعلاج مشكلة الفقر، وحل مشكلة البطالة وتوظيف الشباب وتشجيع البحث العلمي من خلال الصرف على الفقراء الباحثين، وعلاج مشكلة العزوبة وسداد الديون والتعاون ضد الأخطار والكوارث الطبيعية[4].

وما أحوج المجتمع إلى تطبيق نظام الزكاة التي أضحت من ضروريات هذا العصر بعد فشل النظم الاقتصادية والاجتماعية التي هي من صنع المجتمع. والجزائر تهتم بالزكاة خلال العشرية الأخيرة من خلال تجربة صندوق الزكاة وما حققته هذه التجربة على أصعدة عدة من خلال منح القروض الحسنة والاستغلال للأموال في نطاق واسع حتى فيه مناداة من وزارة الشؤون الدينية صريحة للشباب العازم على الهجرة من الوطن – الحراقة – من أجل الاستفادة من أموال الزكاة والحمد لله.

لقد عالج نظام الزكاة الرباني كل مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية فمهد له طريق الانطلاق للسيادة وفيما يلي مظاهر ذلك:

* تحقيق نظام الضمان الاجتماعي:

حث الإسلام على توصيل منفعة المال من هم أصحاب المنفعة فيه من ذوي الحاجة[5]، فالمال في حقيقة الأمر مال لله والغني مستخلف فيه لان وضعه مع المال لا يعدو أن يكون وضع الوكيل أو المفوض في التصرف فيه ولذلك قال غز من قائل " **وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه** ".

ولقد أوضح الفقهاء القدامى وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية سبب اهتمام الإسلام بالضمان الاجتماعي ممثلا في مؤسسة الزكاة بأنه لا يمكن أن تستقيم العقيدة وتنموا الأخلاق إذا لم يطمئن الفرد في حياته ويشعر أن المجتمع الإسلامي يقف معه ويؤمنه عند العجز أو الحاجة.

* القضاء على جرائم السلب والنهب والسرقات:

افتتن الناس كثيرا بحب المال وظنوا أنه يحقق لهم السعادة ويوجب احترام الآخرين لهم، وهم في الحقيقة واهمون في ذلك، فالمال نقمة مالم يطهر وطهارته إخراج القدر الواجب فيه لتزكيته، فإذا تحقق ذلك ظهرت نعمة المال وبركته.

ومن بركة الزكاة أن الله يحفظ صاحبها وأبناءه من شر الأمراض ويديم عليه نعمة الصحة والعافية ويحفظ له ماشيته إن كان عنده ماشية ويبارك له في درها ونسلها، ويحفظ زرعه إن كان له أرض يزرعها فلا تصيبها الآفات، وإن كان تاجرا حفظ له تجارته من البوار فيتولاه الله في جميع أحواله بالتوفيق والسداد.

* علاج مشكلة الفقر:

لم يسمح النظام الرباني للأغنياء في المجتمع الإسلامي بأن يحبسوا أموالهم فبين لهم أن المال مال الله وأنهم مستخلفون فيه وأمرهم بالإنفاق وبذله لمن يستحق، وأعلمهم أن للفقراء فيه حقا معلوما ينبغي عليهم إخراجه وإلا فغنهم يعرضون أنفسهم للعقاب الأليم[6]، يقول الله عز وجل "....**وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير**" (الحديد،7)، ويقول "...**والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم**" (التوبة، 34)، ويقول كذلك "....**وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم**" (الذاريات، 19).

* تشجيع البحث العلمي بالصرف على الفقراء من الباحثين:

ومن الرائع حقا ما ذكره هنا فقهاء الإسلام فقالوا: إذا تفرغ إنسان قادر على الكسب لعبادة الله تعالى بالصلاة والصيام ونحوهما من نوافل العبادات لا يعطى من الزكاة ولا تحل له لان مصلحة عبادته قاصرة عليه، ولأنه مأمور بالعمل والمشي في مناكب الأرض ولا رهبانية في الإسلام والعمل في هذه الحالة لكسب العيش أفضل من العبادات إذا صدقت فيه النية والتزمت فيه حدود الله، أما إذا تفرغ لطلب علم نافع وتعذر الجمع بين الكسب وطلب العلم فإنه يعطى من الزكاة قدر ما يعينه على آداء مهمته، وما يشبع حاجته ومنها كتب العلم التي لا بد منها لمصلحة دينه ودنياه.

وغنما أعطي طالب العلم لأنه يقوم بفرض كفاية، ولأن فائدة علمه ليست مقصورة عليه بل هي لمجموع الأمة، فمن حقه أن يعان من مال الزكاة لأنها لأحد رجلين: إما لمن يحتاج من المسلمين أو لمن يحتاج إليه المسلمون، وهذا قد جمع بين الأمرين.

* علاج مشكلة العزوبة:

من الرائع حقا أن يلفت علماء الإسلام إلى أن الطعام والشراب واللباس ليست هي حاجات الإنسان فحسب، بل في الإنسان دوافع وغرائز أخرى تدعوه أو تلح عليه وتطالبه بحقها من الإشباع، ومن ذلك غريزة النوع أو الجنس التي جعلها الله سوطا يسوق الإنسان إلى تحقيق الإرادة الإلهية في عمارة الأرض وبقاء هذا النوع الإنساني فيها إلى ما شاء الله والإسلام لا يصادر هذه الغريزة وإنما ينظمها ويضع الحدود لسيرها وفق أمر الله.

* سداد الديون والمعونة ضد الأخطار والكوارث:

قد يقع بعض المسلمين في بعض شؤونه تحت وطأة الدين فيضير مدينا لغيره بمبلغ كبير من المال ينوء به بحيث يتعذر عليه آداؤه، فمثل هؤلاء يعطون من سهم الغارمين وهم ثلاثة أقسام:

– القسم الأول: من غرم لإصلاح ذات البين، كان يستدين مالا ليصلح به بين جماعيتين من جماعة المسلمين، فيسكت الفتنة، فيصرف إليه من الزكاة من سهم الغارمين سواء كان غنيا أو فقيرا تشجيعا له على عمل المعروف وكانت العرب تعرف ذلك وتسميه حمالة؛

– القسم الثاني: من ضمن دينا فلزمه وعجز عن سداده؛

– القسم الثالث: من أصابته جائحة اجتاحت ماله.

إذ تم دفع الزكاة إلى الصندوق الذي من المفروض له شخصيته المعنوية المستقلة وله نظامه القانوني الخاص فيمكن المساهمة في تزويج الشباب والشابات من أموال الصندوق، باعتبار أن وزارة الشؤون الدينية قد قامت فيما سبق بتوزيع القروض الحسنة على مستحقيها من أجل استثمار هذه الأموال فينبغي أن تكون وجهة الصندوق لكل العزاب الراغبين في الزواج والإسهام في ذلك بالقدر اللازم وتسجيل المقبلين على الزواج أنفسهم في قائمة الصندوق الذين تدفع إليهم الأموال لإكمال نصف الدين

المطلب الثالث: ضرورة إنشاء صناديق خاصة بالزواج

إن الوقوف على حجم الأضرار البالغة المترتبة عن تأخر سن زواج الشباب الجزائري يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن العزوبة مشكلة أصبحت تنوء بها الأسر والعائلات[7]، الأمر الذي يدفعنا إلى الدعوة إلى إنشاء صندوق خاص بالزواج نزولا عند اعتبارات اجتماعية وعدلية مع تمتعه بطابع وخصائص تلبي الغاية والهدف المرصود له.

الدعوة إلى إنشاء صندوق خاص بالزواج:

عن المساعي المجتمعية الحثيثة لمواجهة المخاطر الاجتماعية الناتجة عن تأخر سن زواج الشباب في الجزائر عن طريق توفير آلية جماعية لا يكاد يتوقف في نظر رجال الفقه ورجال الدين المخلصين لرب العالمين خاصة في الحالات الخطرة المترتبة عن عملية تأخر سن الزواج لدى الشباب والشابات وما ينجم عن ذلك من مخاطر وأضرار، ففي هذه الحالة من وجهة نظرنا يناط الدور لكيان اجتماعي وقانوني نستقل (صندوق الزواج) من أجل دفع نفقات الزواج ودفع الشباب إلى الزواج في سن مبكر، وليس بغرابة أن نلجأ إلى هذه الصيغة، إذ أن استعمالها في بداية الأمر كان في مجال حوادث المرور وتم إنشاء صندوق لضمان تعويض ضحايا حوادث المرور بموجب الأمر 107/69 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969، ثم استدعى الأمر بعد ذلك إنشاء صندوق ضمان خاص بضحايا حوادث الإرهاب بموجب المرسوم التشريعي 01/93 المؤرخ في 19 يناير 1993 المتضمن قانون المالية، والذي أنشأ صندوقا لتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية في الجزائر، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تم اللجوء إلى الآلية الجماعية لإسعاف ضحايا حوادث البيئة بموجب المرسوم التنفيذي 147/98 المؤرخ في 13 ماي 1998 يحدد كيفيات التخصيص الخاص رقم 302/65 تحت عنوان (الصندوق الوطني للبيئة). لكن ما يلاحظ أن الصناديق الخاصة السالفة الذكر لم تدم بل كانت مناسباتية وهو ما جعل بعض الأساتذة يقترح دوام هذه الصناديق الخاصة الاتحادية، وهو نفس الأمل الذي نعلقه على المشرع الجزائري وخاصة أن إنشاء ذات الصناديق قد كرسه في مجالات أخرى حينما اتضحت له خطورة الأضرار على الطاقات البشرية والمادية والمعنوية للمجتمع الجزائري مدفوعا باعتبارات اجتماعية وعدلية وقانوني، وهو ما نأمل أن يكرسه بخصوص إقبال الشباب على الزواج في سن مبكرة، وهنا يكون المشرع قد لعب دورا وقائيا – أي

قبل حصول الأضرار– ودورا علاجيا عند وصول الشاب أو الشابة إلى سن متقدم ولم يتزوج، فهذا الصندوق ذو طبيعة مزدوجة وتخرجنا من أضرار وأخطار نفسية واجتماعية وعلاقات جنسية غير مشروعة (آفات يندى لها الجبين).

مبررات إنشاء صندوق الزواج:

إن صندوق الزواج تدفعنا إلى القول بضرورة وجوده عدة مقتضيات اجتماعية وعدلية نستند عليها في طرحنا ودعوانا لتخصيص صندوق خاص بالزواج يمكن ان نجملها فيما يلي:

- إن ما ينتج عن تأخر سن الزواج (العزوبية والعنوسة) من أضرار ترشحها لان توصف بالكوارث الاجتماعية فمنها ما ينزوي حول جرائم أخلاقية (زنا، لواط، سحاق، عادة سرية)، وسلوكات عدوانية وجرائم قتل وتخريب؛

- إن الدعوة إلى إنشاء صندوق الزواج يعبر حقيقة عن تكريس مبدأ التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع في شكل تأسيس كيان قانوني مستقل يعبر عن هذا الشعور،إذ يقع على المجتمع وبمقتضى القواعد الآمرة للتكافل عبء تمكين غير المتزوجين وهم في سن الزواج ومن حقهم في التضامن وعدم تركهم لحالهم؛

- الصفة العاجلة لهذا الصندوق بالنظر إلى المخاطر والسلبيات المترتبة عن ظاهرة تأخر سن الزواج، لذا بات من الضروري التفكير مليا في إنشاء هذه الآلية القانونية حتى نتمكن من القضاء على العنوسة والعزوبة؛

- إن إنشاء صندوق الزواج فيه تذليل للصعوبات أمام العاجزين ماديا للحصول على أموال بشكل فعال وبسرعة؛

- الدعوة إلى اعتماد هذه الآلية الجماعية تجد مصدرها في الفقه الإسلامي (التعاون على البر ومساعدة الأشخاص في قضاء أمورهم).

طابع الصندوق:

حسب وجهة نظرنا ودعوتنا إلى هذه الآلية من أجل تذليل الصعوبات والعوائق التي تعترض الشاب المقبل على الزواج لكن تواجهه ظروف اقتصادية صعبة وأوضاع من شأنها أن تجعل الشاب يتخلى عن فكرة الزواج في سن مبكر فإن هذا الصندوق ينبغي أن يتمتع بما يلي:

- صندوق يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية، إذ يستقبل الأموال الممنوحة له من طرف الدولة أو المساهمات المالية من الأشخاص المعنوية بنوعيها أو الأشخاص الطبيعية؛

- هذا الصندوق لا يتم اللجوء إليه إلا من كل طرف مقبل على الزواج بل من الشخص المعسر المقبل على الزواج، ويتعين إثبات حالة العسر (عدم وجود المال الكافي لتغطية الزواج من بدايته إلى نهايته)؛

- إن تمويل هذا الصندوق تتعدد مصادره لتشمل مساهمات الدولة وما يقدمه الأشخاص الطبيعيون وكذا أقساط أخرى يقدمها المستفيدون من هذا الصندوق؛

- خطورة الظاهرة أدت ببعض الدول إلى إنشاء صندوق الزواج مثل الكويت والإمارات، وهذا بموجب نصوص قانونية آمرة، فالمشرع الجزائري عليه أن يحذوا حذو هذه الدول من أجل محاصرة الظاهرة وحتى لا يسود الخوف ويكون ذلك سببا في تحمس الشباب للزواج وبداية حياة جديدة كلها أمل وتفاءل.

الخاتمة:

إن ظاهرة تأخر سن زواج الشباب الجزائري لجديرة بالدراسة والتمحيص، وينبغي أخذها في الحسبان من طرف الحكومة وان تشعر بحجم الظاهرة ومختلف تأثيراتها السلبية على المجتمع، وهنا يتعين خلق فرص عمل للشباب وتسهيل المشروعات المصغرة لهم وتشجيع الزواج المبكر وتوفير مساكن بأسعار معقولة، ومن جهة ثانية ينبغي أن تؤدي مؤسسة الأسرة والمدرسة دورهما في التربية الصحيحة، ومؤسسة المسجد يتوجب عليها تناول الظاهرة وأسبابها وعواملها وطرق معالجتها.

إن النظرة المتأنية للظاهرة في الجزائر تجعلنا ندق ناقوس الخطر، ولكن يمكن تدارك وتجاوز هذه الظاهرة بنشر ثقافة جديدة لدى الشباب والشابات وتيسير المهور وعدم اشتراط انفصال الزوجة وزوجها عن أسرته مما يكبد الزوجين الشابين أموالا لشراء سكن خاص أو إيجاره لمدة معلومة، ويبقى الإشكال يراوح الطرفين.

إن الأزمة الاقتصادية تؤدي إلى انهيار دول بأكملها فكيف بأشخاص عادية لا يجرفها سيل البطالة، انعدام المسكن والمأوى، غلاء المهور، كثرة تكاليف العرس، واللجوء إلى الاقتراض وبعد العرس يصبح الزوج مدينا لعدة أطراف، وأمام العوامل الاقتصادية يمكن مواجهة تأخر سن الزواج عن طريق صندوق الزكاة أو إنشاء صندوق للزواج مع القضاء أيضا على العوامل الأخرى، وينبغي الاهتمام من قبل الكافة بهذه الظاهرة وتحسيس كل العائلات بأن المهر قد يكون خاتما من حديد أو تعليم الزوجة آيات من القرآن الكريم، وأن الزواج المبارك ما كان أيسر مهرا، ومن جهة أخرى نرى بأن محاربة الآفات العلنية من قبل الدولة من شأنه أن يعجل بالزواج (القضاء على بيوت الدعارة) على أساس أن بعض الشباب يعتبر الملاهي الليلية وبيوت الدعارة وممارسة البغاء بديل عن الزواج الصعب الجوانب ومنها تحمل المسؤولية والرجولة لدى من تزوج.

كما أن انتهاج أسلوب الزواج الجماعي من طرف بعض الجمعيات الخيرية قد يقلل من العزوبية ويساهم في تكوين المجتمع تكوينا صحيحا. إن الزواج المبكر فيه فوائد جمة÷ فهو حصن ومسؤولية وسلوك، وأن العزاب هم الأشرار " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإن لم يستطيع فعليه بالصوم فغنه له وجاء". عن الصوم وقاية لإرتكاب الآثام والمعاصي ،ويمكن أن نوصي بما يلي: – ضرورة إنشاء صناديق للزواج؛

– تفعيل دور صندوق الزكاة من أجل المساهمة في تزويج كل مقبل على الزواج بسبب الفاقة والحاجة؛

– ضرورة القضاء على كل الآفات الاجتماعية (غلق بيوت الدعارة والملاهي.....)؛

- تقديم جوائز تشجيعية من طرف الدولة لكل مقبل على الزواج؛
- ضرورة الابتعاد عن العادات والأعراف الخاطئة بخصوص مقدار المهور.

قائمة الهوامش والمراجع:

1- مصطفى مجاهدي، الشباب والعلاقات الاجتماعية: الاتجاهات نحو الأسرة، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد التجريبي جوان 2005، جامعة جيجل، الصفحة 49 – 58.

2- هل تأخر سن الزواج أسبابه اقتصادية فقط من الوقع:
www.zawaj,roro44.com/zawaj-2-29-0.html تاريخ الاطلاع 2010/03/02.

3- ملايين الفتيات ينتظرن ابن الحلال: العنوسة في الجزائر شكل ثاني محيط، شبكة الإعلام العربية من الموقع: www.moheet.com/newsprint.aspx تاريخ الاطلاع: 2010/03/02.

4- الشيخ صالح عبد الله كامل " كلمة بمناسبة افتتاح ندوة القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي"، مجلة المعاملات الإسلامية، العدد الثاني، 1992، ص 15.

5- محمد شوقي الفنجري، الزكاة بلغة العصر، دار النهضة العربية، 1985، ص 30.

6- قاشي علال، نظام الزكاة كآلية لتنمية المجتمع، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني المنظم من طرف المركز الجامعي بالمدية تحت عنوان " الأوقاف والزكاة كآلية من آليات محاربة الفقر"، يومي 04 و 05 مارس 2007، ص 07.

7- قادة شهيدة، مسؤولية المنتج، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 327.